ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد التسعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2026م
www.ajsp.net

"أثر العولمة على الإقتصاد الدولي"

إعداد الباحث:

الدكتور عماد محمد الغصيني

أستاذ في الجامعة الإسلامية في بيروت – بيروت – لبنان

Received: 04/03/2026 | Revised: 05/03/2026 | Accepted: 19/03/2026 | Published: 02/04/2026

Abstract:

The international economy is subject to significant fluctuations and has undergone various stages of development since the end of the Second World War, continuing to the present, which is marked by numerous regional and international conflicts, including the Ukrainian-Russian war, the US-Israeli-Iranian war, and the Israeli-Palestinian war.

In our research, we dealt with the aftermath of the Marshall Plan on the economic and political development of Europe after the Second World War, and we also tried to shed light on the Peace Council draft and its impact on the development of the Gaza Strip after the Israeli war on it.

In the course of the research, we referred to the impact of globalization on the international economy and reviewed its positive and negative consequences.

It was concluded that globalization significantly impacts various aspects of the international economic relations, and that the role and effects of globalization cannot be analyzed without understanding the international environment, including the impact of regional and international conflicts and wars on the international economy.

ملخص البحث:

يتعرض الإقتصاد الدولي الى تقلبات كبيرة، وهو الذي مر بمراحل تطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وصولا" الى وقتنا الحالي، الذي يشهد صراعات إقليمية ودولية عديدة منها الحرب الأوكرانية الروسية، والحرب الأميركية الإسرائيلية الإيرانية، والحرب الإسرائيلية الفلسطينية، تلك الصراعات تنعكس بشكل واضح على العلاقات الإقتصادية الدولية، وبالتالي تحدث تعديلاً جوهرياً على الإستراتيجيات التنموية والسياسات الإقتصادية للدول.

تعرضنا في بحثنا الى أثر مشروع مارشال على تنمية أوروبا إقتصاديا وسياسيا بعد الحرب العالمية الثانية، كما حاولنا الإضاءة على مشروع مجلس السلام وأثره على إنماء قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية عليه.

وفي معرض البحث، أشرنا إلى تأثير العولمة على الاقتصاد الدولي، كما استعرضنا المخاطر الداخلية والمخاطر الخارجية، وكذلك النتائج الإيجابية والسلبية للعولمة عليه.

أخيراً تم التوصل إلى أن العولمة لها تأثير كبير على مختلف نواحي الإقتصاد الدولي، كما على العلاقات الإقتصادية الدولية، ولا يمكن تحليل دور العولمة وأثارها، دون فهم وتحليل البيئة الدولية، ومن بينها إنعكاس الصراعات والحروب الإقليمية والدولية على الإقتصاد الدولي.

الكلمات المفتاحية: العولمة. الاقتصاد الدولي.

How to Cite This Article

الغصيني، ع. م . (2026). أثر العولمة على الإقتصاد الدولي. *المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)* ، 9(90)، (61-84).

المجلد التاسع – العدد التسعون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المقدمة:

إن علم الاقتصاد معقد للغاية، إذ وضع الإنسان مخططات وأشكالاً تفسيرية، حيث إندمجت هذه المخططات والأشكال في نظريات تم جمعها في بعض العلوم كالفيزياء، وعلم الحياة، وعلم الفلك، والكيمياء ألخ...

ويتميز العالم الاقتصادي بصورة رئيسية، بأن الإنسان هو العامل الرئيسي فيه، حيث يظهر به نشاط الإنسان الإقتصادي من خلال الأشياء التي ينطبق عليها. إن العالم الإقتصادي مبني بشكل رئيسي على عالم الأشياء النادرة، فالمعضلة الإقتصادية تنشأ عندما يُصبح توافر اي مادة غير كافٍ لسد جميع الحاجات وتدخل في هذا النطاق جميع السلع التي لا يمكن الحصول عليها إلا بمبادلتها مع سلع أخرى.

أما بالنسبة للأعمال الإقتصادية، فيمكن من حيث الواقع، جمع مجالات الخيارات، ضمن عدد معين من الفئات المألوفة: كالإستهلاك، والإنتاج والإدخار والإستثمار والإبتكار. ويحاول الفرد، في هذا المجال، أن يحل معضلاته الإقتصادية من خلال استعمال الوسائل المتاحة بشكل حكيم، ضمن مجتمع منظم اقتصادياً، حيث يرتبط الأفراد ببعضهم البعض إقتصادياً، فرفاهية الفرد لا تتوقف على ما يقرره، وإنما هي منوطة أيضاً بقرارات الآخرين.

أما الترابط الإقتصادي بين الأفراد، وبين المدن والأرياف، وبين الدول نفسها فيكون من خلال "تقسيم العمل" حيث يستطيع كل فرد أن يتخصص في نشاط معين ويجعله أكثر إنتاجاً وإرتباطاً مع غيره [1].

لذلك يقوم النظام على توازن القوى، حيث لا توجد فيه قوة سياسية واحدة تقوم بوظيفة القيادة داخل النظام العالمي، ويتبين من ذلك أن العلاقات بين الدول أو القوى هي علاقات صراع وتنافس في الغالب بسبب غياب القوة القائدة.

أما بالنسبة للعولمة، فإنها تعد العولمة من أهم العوامل التي تؤثر على الإقتصاد العالمي وتجعله يعمل كنظام واحد متكامل، حيث تساهم العولمة في توسيع الفرص التجارية والإستثمارية، وتعزز التعاون الدولي في مجال السلع والخدمات، كما تقترن العولمة بتحرير الأسواق وتخفيض الرسوم الجمركية مما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول [2].

وهنا، نجد أن آليات السوق تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية، حيث تحوّل دور الحكومة إلى تهيئة البيئة المناسبة كعمل القطاع الخاص، وتسهيل وتبني التوسع في الأعمال الخاصة. لقد نجحت العديد من حكومات الدول المتقدمة في إتباع سياسة وسيطة للتأثير على معدلات الإدخار والإستثمار بهدف زيادة التفعيل الكفء للأسواق وتسهيل الوصول لهذه الأسواق العالمية وتشجيع القدرات الفعلية في الإنتاج والخدمات.

[1] - روجيه روهيم، مدخل إلى الإقتصاد، ترجمة سموحي فوق العادة، المكتبة العلمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بيروت، دون سنة نشر، ص. 5-7-9 (بتصرف).
[2] - https://www.maaal.com تاريخ الدخول 2024/11/6.

هناك توجه لدى أغلب دول العالم نحو التوجه على إتباع سياسات فعّالة تهدف إلى تحسين قدرات شركاتها ومؤسساتها في مواجهة المنافسة الدولية، فضلاً عن تعديل سياساتها لزيادة معدلات الإدخار والإستثمار. تفتح عملية التحرير والعولمة الفرص العديدة أمام الإستثمار والتنمية، كما يُؤدي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تأمين تمويل الإستثمار في الداخل والخارج[3].

كما تتمثل مظاهر العولمة الإقتصادية في زيادة معدلات التجارة العالمية، وتسارع عمليات تحريرها وحرية إنتقال السلع ورؤوس الموال، والزيادة الكبيرة في عدد الشركات متعددة الجنسايت، والتكتلات الإقتصادية التي تتزايد وتتعاظم قوتها لإيجاد كيانات إقتصادية أكثر سطوة وعولمة عمليات الإنتاج والتسويق وزيادة التدفقات المالية عبر الحدودو وزيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات العالمية، وتنامي دور مؤسسات التمويل الدولية [4].

ونتيجة لما تقدم، تبرز الإشكالية التالية:

كيف تساهم دور العولمة في تنمية الإقتصاد الدولي؟ وما هو دور مجلس السلام في إنماء قطاع غزّة؟

ولدراسة هذا الموضوع إعتمدنا المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن للوصول إلى النتيجة المرجوة.

أما أهداف الدراسة، فقد كانت الغاية منها تبيان أثر العولمة في الإقتصاد الدولي ومدى تأثير مشروع مارشال على تنمية أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والإقتصاد الدولي وكذلك دور مجلس السلام في إنماء غزة.

أمّا هيكلية البحث، فقد قسّمناها إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول الإقتصاد الدولي بين الطروحات النظرية والعلمية، أما المبحث الثاني فتناول الإقتصاد الدولي والعولمة. وسوف نتحدث عن الإقتصاد الدولي بين الطروحات النظرية والعملية وعن التطورات التي رافقت هذه المراحل في المبحث الأول وعن النظام الإقتصادي العالمي الجديد والعولمة في المبحث الثاني.

المبحث الأول: الإقتصاد الدولي بين الطروحات النظرية والعملية:

يحتل الإقتصاد الدولي مكانة هامة في علم الإقتصاد، وبالتالي لا بد من الحديث عن تاريخ الإقتصاد الدولي والمراحل التي مرّ بها. وسوف نقسّم المبحث إلى مطلبين، الأول يتناول تاريخ ومراحل الإقتصاد الدولي والمطلب الثاني يتناول مشروع مارشال ومجلس السلام كنموذج تنمية في أوروبا وقطاع غزة.

المطلب الأول: تاريخ ومراحل الإقتصاد الدولي.

لقد حاول الاقتصاديون، منذ أواسط القرن الثامن عشر، الدفاع عن التبادل الحر بسبب قوة غريزة الحماية ذات الاستقلال القومي او الإقليمي. كما أصبح واضحاً أن مصلحة كل فرد أن يتخصص من خلال إستعمال الحد الأقصى من الكفاءات، ومحاولة استثمار هذه الكفاءات ضمن المجموعة. وإن من مصلحة أي بلد أن يستورد أو يُصدر، ولو كان أكثر من غيره إنتاجاً في قطاعات النشاط والفعالية، لأن ذلك سيُحدث تياراً من المبادلات والتعديلات المفيدة في الإنتاجات والإستهلاكات.

[3] - ياسر محمد جاد لله وعربي مدبولي أحمد، العولمة والتحرير، المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص 14 و15 (بتصرف)
[4] - https://www.islamweb.net تاريخ الدخول 2024/11/6.

وسوف نقسّم المطلب الأول إلى فرعين، الأول يتناول تاريخ الإقتصاد الدولي ، والثاني مراحل تطور النظام الإقتصاد الدول.

الفرع الأول: تاريخ الإقتصاد الدولي.

حاولت الدول الكبيرة التي تكوَّنت من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر تتبع نظام حماية من خلال تكديس المعادن الثمينة الناجمة عن فائض الصادرات على الاستيراد.

أما في القرن التاسع عشر، فقد إنضمت بريطانيا الى تعاليم الاقتصاديين الأحرار، في حين توطد نظام الحماية في الدول الحديثة "كالولايات المتحدة الأميركية وألمانيا، وكندا". ففي العصر القديم، خصص الإقتصاديون لموضوع العلاقات الإقتصادية أبواباً منفصلة في مؤلفاتهم تتعلق بالتجارة الخارجية. أما في العصر الحديث فإن الاهتمام بهذا الموضوع أصبح كبيراً لما له من أهمية كبيرة على المستوى العالمي.

لقد نادى الإقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة التوسع في التجارة الداخلية والخارجية، لأنها تزيد من التخصص وتقسيم العمل. وهذا الأمر يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الإنتاجية والدخل. كما قاموا أيضاً بالتفريق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية نظراً للإختلاف فيما بينها، إذ أن عوامل الإنتاج في التجارة الداخلية يُسهل في الإنتقال من إستخدام إلى آخر، بينما لا يتحقق ذلك في التجارة الخارجية لوجود حدود سياسية تفصل بين أسواق الدول المختلفة.

لذلك نجد أن الإتجاهات الحديثة تتجه نحو خلق نظام إقتصادي عالمي واحد، بدأت بوادره بعد الحرب العالمية الثانية في خلق عدة منظمات دولية كالأمم المتحدة، أو منظمات لها طابع دولي كالغات (GATT)* وغيرها.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن الفكر الإقتصادي يرتبط بالأحداث التاريخية والسياسية من جهة، والوقائع الإقتصادية من جهة أخرى. لذلك، فإن الفكر الإقتصادي يتطور مع تطور النظم الإقتصادية التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية، وتنوعت بين إيدويولوجيات إقتصادية ليبرالية تدافع عن الإقتصاد الحر وإشتراكية تدافع عن الإقتصاد الموجّه.

ونتيجة لهذا التنوع، ولإيجاد حلول لهذه المسائل، فإن الحرب العالمية الأولى قد ولّدت منظمات دولية، أو ذات طابع دولي، هدفت الى تنظيم الإقتصاد والتبادل الإقتصادي الدولي، والتي ساهمت مساهمة كبيرة في تطور نظرية ميزان المدفوعات، نتيجة التعويضات الضخمة الي فُرِضت على "المانيا" وحلفائها، إذ إضطرت حكومات تلك الدول الى اتباع سيادة نقدية تضخمية أسفرت عن تدهور قيمة العملة وإرتفاع الأسعار إرتفاعاً كبيراً[5].

الفرع الثاني: مراحل تطور النظام الإقتصادي الدولي.

مرّ النظام الإقتصادي الدولي بمراحل مختلفة نوجزها على الشكل التالي:

أ- المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973:

*- هي منظمة تابعة للأمم المتحدة، تأسست عام 1948 بهدف تشجيع التجارة الحرة بين الأمم (Agreement on Tariffs and Trade) (GATT)، وبهدف تخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية.

[5] - زكريا فواز،الغات في ضوء تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، دراسة صادرة في بيروت، 1988، ص 60-61.

شهدت هذه المرحلة بداية تكوّن النظام الإقتصادي الدولي بأقطابه ومكوناته وآلياته.

فمن ناحية القطبيّة: إنقسم الإقتصاد العالمي إلي قطبيّة ثنائية من ناحية الأنظمة الإقتصادية حيث أصبح النظام الرأسمالي وخصصائصه وأتباعه، وهناك أيضاً النظام الإشتراكي وخصائصه وأتباعه، مع وجود عالم متقدم وعالم نامي مع إتساع الهوة بين الإثنين عبر الزمن[6]. وقد تميزت مرحلة القطبية الثنائية ببروز قطبين متصارعين على فرض هيمنتهما ونفوذهما على العالم هما: الولايات المتحدة الأميركية وفي الجهة المقابلة الإتحاد السوفياتي.

والقطبية الثنائية هو النظام الذي ميّز العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية من 1945 الى نهاية الحرب الباردة 1989، والمقصود هي حالة الصراع والتوتر والتنفس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي وحلفائهم من فترة الأربعينات حتى أوائل التسعينات[7].

ب- المرحلة الثانية الممتدة من 1974 إلى 1990:

أبرزت نتائج المرحلة الأولى إلى ضرورة وجود نظام إقتصادي دولي جديد، والغاية من ذلك ردم الهوة بين الدول الرسمالية والدول النامية، حيث تبين أن السلام العالمي لا يمكن أن يستتب إذا لم تُؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الإعتبار. ولنجاح ذلك، يتوجب تعديل نظام العلاقات الإقتصادية الدولية الراهنة تعديلاً جوهرياً من خلال إدخال تعديلات جذرية في الإستراتيجيات التنموية والسياسات الإقتصادية بل والإجتماعية داخل الدول المعنية. وقد تصدرت الدعوة إلى إقامة نظام إقتصادي دولي جديد، مقررات مؤنمر الرابع لدول عدم الإنحياز الذي إنعقد في الجزائر العاصمة في عام 1973، حيث أسفرت المناقشات عن إقرار مهمتين هما:

1- اعلام بشان نظام إقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3201[♦].
2- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

ثم جاء اعلان "ليما" وخطة للعمل للتنمبية الصناعية الذي إنعقد في "ليما" في عام 1975، يث أوصى الإعلان بضرورة رفع نصيب الدول النامية. لقد شهدت هذه المرحلة بداية تكوين إقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي. ولكن من ناحية أخرى، أسفرت هذه المرحلة عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإلاح الهيكلي في اتلكثير من الدول النامية. وقد تعرض الاقتصاد الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين إلى العديد من الأزمات الإقتصادية والمالية العالمية.

وان الغالبية من هذه الأزمات كانت من نصيب الإقتصاد الأميركي، بالإضافة إلى ذلك، ففي عام 1973 و1974، ترتب على انهيار اتفاقية "بريتون وودز" حدوث انهيارات في أكبر بورصات العالم، وعلى رأسها بورصة لندن، الأمر الذي ضاعفت من آثاره صدمه ارتفاع اسعار النفط في أعقاب منع العرب تصدير البترول للدول المساندة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر. زكان من أهم نتائج الازمة إنخفاض أسعار أغلب العقارات في بريطانيا وبلدان أخرى، لتجد عشراب البنوك الأوروربية والميركية الصغيرة نفسها مهددة بالإفلاس. ثم

[6] - حبيب محمود، مبادىء علم الإقتصاد ص 111 إلى 115 (بتصرف). أنظر https://almerja.com. تاريخ الدخول 2024/9/2
[7] - https:/ artsandculture.geogle.com تاريخ الدخول 2024/9/2
♦- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3201.

جاءت الثمانينات والتسعينات، لتشهر عشرات الأزمات الصغيرة، في أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأوربا، إلا أن أغلبها تم احتواؤه رغم الخسائر التي نجمت عنها[8].

ج- المرحلة الثالثة الممتدة من 1991 إلى القرن الواحد والعشرين:

تبدأ هذه المرحلة منذ إعلان الرئيس الأميركي "جورج بوش" في خطابه أمام الكونغرس الأميركي في آذار 1991، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد. وقد تبين أن الولايات المتحدة الأميركية تسعى لإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد بعد أن كانت الدول النامية هي التي تطالب بذلك ويمكن تحديد معالم وآليات هذا النظام الذي ما زال في طور التشكيل:

1- هناك إعادة هيكلية للنظام الإقتصاي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم لعوائد وإعادة توظيف الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدا يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة من الدول الصناعية المركزية.
2- إنهيار الإتحاد السوفياتي السابق وما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة.
3- التحول نحو التخصصية والتخلي تدريجياً عن إقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي وإقتصاد السوق والقطاع الخاص.
4- الإتجاه إلى عولمة الإقتصاد على نطاق أطراف الإقتصاد الدولي حيث يتحول إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والإتصالات.
5- إنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995 ليكتمل مثلث النظام الإقتصادي العالمي الجديد والمؤلف من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية[9].

لما تقدم، نجد أن أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 أثرت سلبياً وبقوة على الإقتصاد العالمي بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها وتأثيرها السلبي على حركة الإستثمارات.

المطلب الثاني: مشروع مارشال ومجلس السلام كنموذجي تنمية في أوروبا وفي قطاع غزّة.

بعد الدمار الذي لحق بدول "أوروبا" نتيجة الحرب العالمية الثانية، طلب الجنرال "جورج مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، من الأوروبيين، وضع خططهم لإعادة بناء "أوروبا"، بغية التصدي وإستيعاب التمدد الشيوعي، وخصوصاً الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا. وقد كان تمويل "مشروع مارشال" كما سُمي آنذاك، على عاتق الولايات المتحدة الأميريكية، حيث إستفادت منه دول أوروبية كثيرة، إذ أن الحرب دمرت غالبية القطاعات الأساسية للدول.

وسوف نتناول تأثير ونتائج مشروع مارشال على الصعيدين الإقتصادي والسياسي على أوروبا وعلى الإقتصاد الدولي في الفرع الأول، ودور مجلس السلام في تنمية قطاع غزّة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تأثير ونتائج مشروع مارشال على الصعيدين الإقتصادي والسياسي على أوروبا وعلى الإقتصاد الدولي.

فقرة أولى: التأثير والنتائج على أوروبا.

[8] - www.alaraby.co.uk تاريخ الدخول 2024/10/4.
[9] - حبيب محمود، مبادىء علم الإقتصاد. أنظر https://almerja.com. تاريخ الدخول 2024/10/4

أولاً: على الصعيد الإقتصادي:

وضعت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، بين عامي 1941 و1945 أسس النظام اللإقتصادي العالمي، وقد كان الهدف الأساسي من ذلك هو الجمع بين القوة العسكرية والقوة الإقتصادية لفرض الإرادة على الصعيد الدولي. وقد كانت بريطانيا، الدولة الوحيدة في أوروبا التي لم تخضع للإجتياح العسكري في حين كانت الولايات المتحدة الأميركية القوة العسكرية والإقتصادية الأولى في العالم.

وقد وقّعت هاتان الدولتان عام 1941، ميثاق الأطلسي الذي تضمن القواعد السياسية والإقتصادية التي يجب أن تسود في العالم، لتقوم بعدها بتوقيع ميثاق عام 1942 للمساعدة المتبادلة.ونتيجة للإتفاق الأخير، حلّت الولايات المتحدة الأميركية قضية ديون الحرب المترتبة على بريطانيا، في المقابل أزالت هذه الأخيرة القيود التجارية التمييزية ضد المنتجات الأميركية.

وفي هذا المجال، تم تأسيس إدارة التعاون الإقتصادي "Econimie corporation Admistration" لتنفيذ الخطة والمساعدة في تحسين الإنتاج في "أوروبا" وتسهيل التجارة العالمية وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية بغية التصدي واستيعاب التمدد الشيوعي وخصوصاً الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا[10].

وبالعودة إلى برنامج مارشال (1941– 1951) الذي ساهم في تخفيف التوتر المالي بعد الحرب العالمية الثانية، فالقروض الكبيرة ساهمت على الأقل وبصورة رئيسية في تحويل صادرات الولايات المتحدة الأميركية نحو أوروبا حيث استفادت الدول المنتصرة من هذه القروض (دول الحلفاء) كما استفادت منها الدول المنهزمة[11].

وقد بلغ عدد الدول المستفيدة 16 دولة أوروبية (ما عدا اسبانيا التي لم تشارك في الحرب)، والتي حصلت على مساعدات أميركية مالية قدرت بـ "13 مليار دولار أميركي" لإعادة إحياء الإقتصاد الأوروبي وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة، وقد نالت "إنكلترا" و"فرنسا" و"ألمانيا" و"إيطاليا" ما يقارب 63% من هذه المساعدات. وقد شملت خطة "مارشال" تمويل الحكومات الأوروبية من خلال هيئات وطنية داخلية متخصصة، وصناديق لتوزيع المال على القطاعات الاقتصادية في ضوء برامج وضعتها لإعادة إنعاشها.

ونشير إلى أن نصف هذه المساعدات، قد مَوّلت القطاعات الصناعية الأوروبية بشكل قروض ميسرة، وجزء آخر كان لتخفيض العجز في بعض الموازنات الأوروبية لا سيما الموازنة الفرنسية. إن هدف جميع المساعدات والأموال التي وُضعت لتمويل مشروع مارشال هو بالظاهر إعادة الإعمار، بينما في الواقع هو ربط أوروبا الغربية بالولايات المتحدة الأميركية، مالياً، إقتصادياً، سياسياً، وخاصة عسكرياً.

ونتيجة لما ذكرناه، فقد شهدت أوروبا درجات نمو متفاوتة وواضحة بين عامي 1948 و1952، حيث استعادت أوروبا مستوى حياة جديدة وإستمر النمو حتى بداية التسعينات[12]. لكن المتغيّر المهم على صعيد العلاقات الدولية، كان التوقيع على ميثاق الأمم المتحة عام 1945، الذي أعطى أهمية كبيرة للتعاون على مستوى الإقتصاد الدولي، الذي لم تستطع عصبة الأمم القيام به.

10 - ايلي يشوعي، خطة مارشال للبنان، مقالة في جريدة النهار تاريخ 2006/9/14.
11 - زكريا فواز، مرجع سابق، ص 271.
12 - ايلي يشوعي، مرجع سابق (جريدة النهار تاريخ 2006/9/14)

ونشير في هذا السياق، أن الجنرال "مارشال" كان قد أعلن من جامعة "هارفرد" أن الحالة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية خطرة جداً، وإقتراح تقديم مساعدات كبيرة إضافية ومجانية لهذه الدول لمنع حدوث أي إنهيار إقتصادي وإجتماعي، وأن تكون المساعدات (بديلا عن التعويضات على ضحايا الحرب غير المشروطة) بالتعاون والتنسيق بالخطط الإقتصادية[13].

لقد أشار الفصلان التاسع والعاشر، من ميثاق الأمم المتحدة ليضع في المقدمة ضرورة خلق مؤسسات دولية متخصصة لتنمية التعاون الاقتصادي على الصعيد المالي، مع الإشارة إلى أن إنشاء هذه المنظمات الدولية يؤدي بواقع الحال إلى خسارة الدول لجزء من سيادتها الوطنية.

وتختصر أهداف هذه المؤسسات بأن تأخذ على عاتقها تشجيع علاقات التعاون المتعددة الأطراف بدلاً من العلاقات الثنائية، وتضمن مبدأ المعاملة بالمثل والمساواة بين كافة الأعضاء المشاركين والهدف المهم في ذلك إزالة القيود التجارية وحرية تحويل العملات[14].

أخيرا، نشير إلى أن خطة "مارشال" لم تُجدد بسبب التكاليف المتصاعدة على الأميركيين لحرب "كوريا" 1950– 1954، التي دامت أربع سنوات، حيث إستفادت اليابان إقتصادياً ومالياً بسبب تمويله للجيش الأميركي والذي إتخذ بعض القواعد اليابانية قواعد عسكرية له، وبالتالي، نستطيع القول أن الأوروبيين نجحوا في إعادة بناء إقتصادهم وذلك من خلال "مشروع مارشال". إلا أن تبعيتهم الأمنية والسياسية للولايات المتحدة الأميركية ما زالت واضحة لغاية الآن.

ثانياً: على الصعيد السياسي:

على أثر احتدام الخلاف على المعسكرين السوفياتي والغربي، إنسحب الوزراء الشيوعيون من الحكومة الفرنسية في 4 أيار 1947، ومن الحكومة الإيطالية في 31 منه في محاولة منهم للضغط على حكوماتهم للإبتعاد بها عن السياسة الأميركية. وقد سعت فرنسا وبريطانيا للإتصال بـ "موسكو" لكي لا تقوم بخطوة منفردة.

وقد تم عقد إجتماع في "باريس" في حزيران 1947 لمناقشة موضوع المساعدات الأميركية. وقد أثنى الموفد البريطاني على ذلك، لكن الموفد السوفياتي رفضه بشدة (اي "مشروع مارشال") معتبراً أن بلاده والدول الإشتراكية قطعت شوطاً متقدما وكبيراً عن "مشروع مارشال". أما الهدف السياسي من الخطة، أي بعيداً عن مرماها الإقتصادي، فهو إبعاد شبح الشيوعية عن دول أوروبا الغربية في ظروف فقر مأساوية، حيث كانت تستطيع التسلل من خلالها إلى الأنظمة السياسية لتلك الدول، من خلال القيام بإصلاحات والسماح لها بدرس الأوضاع أقتصادياً.

لكن الإتحاد السوفياتي رفض العرض الأميركي، كما رفض أية مساعدة أميركية، حيث قام بتأسيس مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة "Comecon"[♦] الذي ضم دول أوروبية شرقية والإتحاد السوفياتي، الذي وضع أسس هذا المجلس المعروف بخطة "مولوتوف" وزير خارجية الإتحاد السوفياتي في تلك الحقبة[15]. هذا وقد فرضت "موسكو" على دول خاضعة لنفوذها (في إطار تطبيق الخطة) مثل

---

[13] - علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1945 – 1995، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006 ص. 55.

[14] - زكرا فواز، مرجع سابق، ص.272 (بتصرف)

♦- منظمة الكوميكون "Comecon"، هي مجلس تعاون إقتصادي شيوعي أنشيء رداً على خطة "مارشال" الأميركية، وقد جمعت دول الكتلة السوفياتية بين عام 1949 حتى عام 1991. وكان دورها إدارة وتنسيق الإنتاج والتجارة والبحث العلمي والإستثمار التعاوني بين الدول الأعضاء.

1- www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2024/8/29

"فنلندا" و"المجر" و"رومانيا" و"ألمانيا الشرقية" مساعدات مالية كبيرة لإعادة الإعمار، وقد تجلى بشكل كبير، فارق مستوى حياة شعوب الغرب، وشعوب دول الإتحاد السوفياتي.

لكن بعد انهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية، إقتُرِحت خطة "مارشال" لأوروبا الشرقية، كما إقترح النائب السابق للرئيس الأميركي "آل غور" خطة "مارشال" عالمية، تأكيداً لنجاح خطة "مارشال" في حفز النمو الإقتصادي الأوروبي على رغم أن بعض الدول النامية تفتقد المعرفة والكفاية البشرية، والبنية التحتية اللازمة، لإنجاح مثل هذه الخطة[16].

إن الهدف الظاهر لمعرفة تأثير مشروع "مارشال" على أوروبا سياسياً، هو إعادة بناء رأس المال في أوروبا عموماً، لكن الهدف الضمني منه هو إيقاف المد الثوري التحرري في المقام الأول، وخاصة في "فرنسا" و"أيطاليا" ، وأيضاً بهدف السيطرة على رأس المال الاقتصادي والسياسي في كل من هذين البلدين[17]، حيث أضطرت دول أوروبا إلى قبول برامج المساعدات والإعمار الأميركية، وخضعت لشروط واشنطن، فإنتشرت لجان المراقبة الأميركية في الدوائر الرسمية وفي إدارات الشركات للتدقيق في مدى الإلتزام بتنفيذ البرامج، وبالتالي السيطرة الأميركية على مؤسسات الدولة.

ثالثاً: تأثير مشروع مارشال على الإقتصاد الدولي:

لقد سبق وأشرنا سابقاً إلى دور "مشروع مارشال" وتأثيره على أوروبا إقتصادياً وسياسياً، ورغم إنحساره جغرافياً بأوروبا، إلا أن آثاره طاولت كل العالم اقتصادياً وسياسياً واستراتجياً. وهنا لا بد من تسليط الضوء على "مشروع مارشال" وأثره على الاقتصاد الدولي، ومدى إمكانية تطبيقه على دول العالم، حيث استطاع "مشروع مارشال" أن يحقق نجاحاً كبيراً في إعادة بناء أوروبا التي خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرة تدميراً كبيراً، إضافة إل أنه تم تجنيد الشعب الأميركي أيضاً في ذلك البرنامج.

لكن العالم اليوم هو غير عالم الرئيس الأميركي "هاري ترومان" (Harry Truman) و"جورج مارشال" بُعيد الحرب والإنتصار على الفاشية وتعمق الصراع في سبيل العدالة الإجتماعية الذي وصل الى حد كاد أن يهدد بإستلام الأحزاب العالمية الراديكالية والإشتراكية للسلطات في أوروبا[18].

لقد أدى "مشروع مارشال" إلى قصة نجاح عظيمة، من المكن تنفيذ مثل هذا المشروع في مناطق ودول أخرى في العالم، وعلى سبيل المثال في أفريقيا وأميركا اللاتينية وغيرها من الدول، حيث ينتج من ذلك مساعدة الدول النامية لتصبح على مستوى عالٍ من التقدم، وان تصبح هذه الدول جزءاً من النظام العالمي الجديد والسوق العالمية، إذ أدركت بعض الدول المتقدمة أهمية المشاركة وخاصة مع دول الجوار.

رابعاً: تقييم مشروع مارشال

من المعلوم ان الهدف الأساسي لمشروع مارشال هو مقاومة المد الشيوعي الزاحف نحو أوروبا، وكذلك الوقوف في وجه الإتحاد السوفياتي من الحصول على منطقة نفوذ في الشرق الأوسط. أما فوائد مشروع مارشال فهي أن إقتصاد الدول المشاركة قد إنتعش رفاق

16 - إيلي يشوعي، مرجع سابق.
17 - https://ar.wikipidia .org تاريخ الدخول 2024/8/29.
18 - مهند البراك، قراءة في مشروع مارشال، مجلة الحوار المتمدن، تايخ 2004/1/7 لمزيد من المعلومات أنظر: www.ahewar.org تاريخ الدخول 2024/8/28.

مستويات العادية مع حلول عام 1952، وقد بلغت نسبة ارتفاع الغنتاج الى 35% على الأقل في عام 1951 عن الحالة التي كان عليها في عام 1938.

كما تمتعت أوروبا الغربية بنمو وإزدهار لم يسبق لهما مثيل، وقد أعرب رئيس إدارة التعاون الإقتصادي "بول هوفمان" في عام 1949 عن دور البرنامج في التعافي الأوروبي، إذ أخبر الكونغرس أن مساعدات مارشال قد قدّمت الإطار الحاسم الذي اعتمدت عليه الإستثمارات الأخرى اللازمة للتعافي الأوروبي، واعتبر مشروع مارشال واحداً من العناصر الأولى المساهمة في التكامل الأوروبي، إذ استطاع إلغاء العوائق التجارية وإنشاء مؤسسات هادفة الى تنظيم الإقتصاد وعلى المستوى القاري، وبالتالي شجع على عملية إعادة الإعمار السياسي الكامل لأوروبا الغربية.

كما استنتج الإقتصادي البلجيكي "هيرمان فان ديروي" أن مشروع مارشال حقق نجاحاً باهراً، وأعطى زخماً جديداً لإعادة الإعمار في أوروبا الغربية، كما قدّم إسهاماً حاسماً في عملية إعادة تجديد نظام النقل وتحديث المعدات الصناعية والزراعية.

فقرة ثانية: إنعكاس "مشروع مارشال" وإعادة ضخ الحياة إلى الإقتصاد الدولي.

يختلف عالمنا اليوم عن عالم الرئيس الأميركي "ترومان" و"جورج مارشال" اللذين جنّدا الشعب الأميركي في برنامج إعادة بناء "أوروبا" التي خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانية، واوشكت أن تسقط في قبضة الشيوعية.

لقد كان الإتحاد السوفياتي يخطط للإستيلاء على أوروبا، وقد كان "جورج مارشال" مقتنعاً بذلك.

لقد سعى "جورج مارشال" إلى إعلان ذلك في خطاب أمام جامعة "هارفرد" عام 1947، وكانت الهيئة التي أقامتها حكومات غرب أوروبا هي الهيئة المشرفة على إنفاق ما يقارب 13 مليار دولار أميركي حيث سميت "منظمة التعاون والاقتصاد الأوروبي" لتساهم هذه الأموال في إعادة إعمار وتشغيل الإقتصاد والمصانع الأوروبية[19].

لكن رغم ذلك، كان الإقتصاد الأوروبي ما يزال مصاباً بالشلل، فقد كانت مدن كثيرة مهدمة، والمصانع مقفلة والمواد الغذائية مفقودة. وبعد مرور أكثر من سبعين عاماً على "مشروع مارشال"، نجد أن الولايات المتحدة الأميركية ما زالت تدفع المليارات من الدولارات في محاولات لمساعدة الدول النامية على إحراز النجاح في عالم تسوده المنافسة.

لقد كان "مشروع مارشال" تجربة ناجحة إلى حدٍّ ما، وسمعنا الكثير من المطالبات بإعداد "مشروع مارشال" لأفغانستان مثلاً، وهل من الممكن تطبيقها في "افغانستان" بعد حقبة "طالبان"، وفي أماكن أخرى في العالم النامي.

لذلك سعت الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية إلى المساعدة خاصة للدول النامية، لكنها لم تستطع أن تسيطر آنذاك على الإمتداد الشيوعي الذي إنتشر بين الشعوب. فالشيوعية الدولية كانت الأيديولوجية المعادية للرأسمالية، وهي نظام قائم على إفتراض أن نخبة الحزب الشيوعي تعرف خير الشعوب أكثر من الشعوب نفسها.

19 - https://ar.wikipidia.org تاريخ الدخول 2024/8/2.

ظنّ الأوروبيون أن الشيوعية هي الحل الأفضل لمشاكل الفقر والبطالة، وبالتالي فإن "مشروع مارشال" توجه في قسم كبير منه إلى تغيير مفهوم عقول الأوروبيين تجاه الشيوعية الدولية والحد من إمتدادها وإنتشارها. لقد كان من أهداف "مشروع مارشال" تجفيف المستنقعات التي كانت الشيوعية تستمد منها الدعم المالي[20].

لقد كان لـ "مشروع مارشال" بعدٌ أوروبي خاص، لكن أشخاصاً مثل مساعد وزير الخرجية "دين اشتون" وسفير برنامج الإنعاش الأوروبي" "أفريل هاريمان" كانا يعتقدان أن مفهوم أوروبا الشرير هو القومية، وإن توحيد الخصومات القومية ضمن إطار إقتصادي أوروبي متكامل قد يحد من هذه الخصومات ويحول دون إمتداد وإنتشار النزاعات المسلحة في المستقبل، وبالتالي يبتعد شبح الحرب ويغني عن تورط الولايات المتحدة الأميركية في الحروب الأوروبية في المستقبل[21].

وبحلول بداية العام 1950، إقتنع مخططو "مشروع مارشال" بأن الأوروبيين يفضلون دول الضمان الإجتماعي على النموذج الرأسمالي الأميركي. لذلك توجهت الجهود على إقامة إتفاق أوروبي– أميركي كبير وهو "الأمن" ، من خلال الإصرار أن يكون الهدف هو إحباط الهجمات الشيوعية بدلاً من فكرة الإصلاح الديمقراطي الإجتماعي المبني على الرخاء أكثر من أوروبا نفسها.

وقد أدخل الكونغرس الأميركي في العامين 1951 و1952 تعديلات على قانون الإنعاش الأوروبي بمبلغ 400 مليون دولار أميركي تهدف إلى مواصلة الحملة لإقناع المواطنين والعمال الأوروبيين في قبول التعريف الأميركي للرغبات الإقتصادية والإجتماعية للإنتاج[22]. وكان الهدف من ذلك زيادة الإنتاج العسكري للدفاع القومي ضد التهديد السوفياتي، حيث كان من المتوقع من الجميع أن يقدموا المزيد للجهود العامة (بما في ذلك تقوية حلف شمالي الأطلسي)، وبالتالي إعادة بناء القوات المسلحة التي تراجعت كثيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لذلك، سعت كل دولة إلى المشاركة في برنامج الانتعاش الأوروبي، وكان "مشروع مارشال" أكثر أهمية من الناحية الإقتصادية بالنسبة "لليونان" و"فرنسا" والنمسا" و"هولندا"، مقارنة بـ "إيرلندا" و"النروج" و"بلجيكا"، حيث إستخدمت كل دولة الزخم الذي وفّره "مشروع مارشال" بطريقتها الخاصة.

وتعتقد "النمسا و"السويد" كلٌ بطريقتها الخاصة، بأن ارتباطها بالغرب يعود الى "مشروع مارشال". ومع أن الأحزاب الشيوعية استمرت في النمو في "أيطاليا" و"فرنسا" إلا أنها لم تتولَ السلطة على الأقل بحيث بقيت هاتان الدولتان متجهتين نحو الغرب مع إستمرار الحرب الباردة. لذلك يمكن القول، بأن برنامج الإنتعاش الأوروبي أضرم الشرارة لبدء سلسلة جديدة من الإزدهار الإقتصادي الأوروبي فكانت معاهدة "روما" (1957) التي أطلقت المجتمع الإقتصادي، وهو عملية مستمرة حتى هذه الأيام.

أما بالنسبة للأميركيين، فقد طوروا في النهاية سياساتهم الخارجية والإستراتيجية بشكل عام يتلاءم مع مسؤولياتهم الجديدة، كأكبر منتج وأكبر مستهلك في القرن العشرين، كما أعطوا أنفسهم مكانة عالمية كقوة تستطيع الجمع بين الزعامة العسكرية والسياسية والإقتصادية على الصعيد العالمي[23].

---

20 - www.cipe-arabia.org تاريخ الدخول 2024/8/25.

21 - www.geocities.com تاريخ الدخول 2024/8/23

22 - ديفيد دبليو- ايلورد، مشروع مارشال استراتيجية اثبتت نجاحها، دراسة تضمنت آراء سياسات عبر عنها، وهو أستاذ مشارك في التاريخ الدولي في جامعة بولونيا (إيطاليا) د. ت (بتصرف).

23 - المرجع السابق (بتصرف)

- **نتائج تجربة "مشروع مارشال" على الإقتصاد الدولي:**

في عام (1944)، أجرى "جون بولسون" "John P. Powelson" أستاذ في جامعة "كولورادو" دراسة عن التنمية السياسية والإقتصادية في مختلف أنحاء العالم، خلصت إلى أنه على الرغم من إختلاف الأنظمة الثقافية والعقائدية، هناك خاصية سياسية عامة لإزدهار جميع المجتمعات. إن الأمم التي إزدهرت ووفَّرت لشعوبها حياة أفضل هي الأمم التي تستمد قوتها الأصلية من شعوبها.

ومن نتائج تجربة "مشروع مارشال" على الإقتصاد الدولي كان برنامج المساعدة الفنية، حيث تم إرسال عدد كبير من القيادات الأوروربية إلى الولايات المتحدة الأميركية في زيارات عمل، إطلعوا من خلالها على نشاط المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأميركية وعلى عمل الحكومات المحلية الفعَّالة، والجامعات المفتوحة، والجمعيات الطوعية، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الدينية.

فلو أخذنا مثلاً دولة "أفغانستان"، وهي الدولة التي عانت من الحروب منذ أكثر من خمسين عاماً أو العراق وما زالتا تعاني من أثار الحروب والفساد، فإنه من الممكن تنظيم زيارات عمل ودراسات مماثلة للعمال والقيادات الأفغانية والعراقية بما في ذلك القيادات الدينية والشبابية الى أوروبا وأميركا واليابان، بغية الإستفادة من خبراتهم وثقافتهم والعودة بعد ذلك الى أوطانهم حيث يتم نشر نتائج الزيارات بين طبقات المجتمع، لتثبت لهم أن الحداثة والتطور لا يمثلان تهديداً لثقافتهم ودينهم وتقاليدهم.

حيث إن إنشاء منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي خير دليل على نجاح "مشروع مارشال" لأنها حالت دون احتكار القوة الاقتصادية من قبل الاشخاص أنفسهم الذين يمثلون مقاليد القوة السياسية بغية ترسيخ نفوذهم في القوة السياسية في الدولة[24].

وأخيراً، إنه بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، إقترحت خطة "مارشال" لأوروبا الشرقية وكذلك أفريقيا والعراق، كما إقترح النائب السابق للرئيس الأميركي "الغور" خطة "مارشال" عالمية تأكيداً لنجاح خطة "مارشال"، في خطوة لتحفيذ النمو الإقتصادي الأوروبي على الرغم أن بعض الدول النامية تفتقد المعرفة والكفاية البشرية لإنجاح هذه الخطة[25].

الفرع الثاني: دور مجلس السلام في تنمية قطاع غزَّة.

مجلس السلام هو هيئة دولية إنتقالية تأسست في يناير 2026، يقودها الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" بموجب قرار من مجلس الأمن، بهدف إدارة وإعادة إعمار قطاع غزَّة وتحقيق إستقرار إقليمي. كما يسعى المجلس إلى حلّ النزاعات العالمية حيث تهدف الدول الأعضاء إلى تقديم تمويل ضخم لإعادة الإعمار وسط مخاوف من كون المجلس بديلاً عن هيئة الأمم المتحدة[26].

أعلن الرئيس الأمريكي "" إنشاء مجلس السلام الذي يتعلق بشأن قطاع غزة، وأن المجلس ملتزم بضمان نزع السلاح من غزة وإعادة بنائها بشكل جميل. وبحضور "ترامب" وعدد من قادة وممثلي الدول الأعضاء بالمجلس، أقيمت مراسم التوقيع في دافوس بسويسرا، حيث ينعقد المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي الذي يجمع قادة السياسة والأعمال في العالم. وأنه بمجرد الانتهاء من تشكيل هذا المجلس بالكامل،الذي سيتم بالتنسيق مع الأمم المتحدة، التي لديها إمكانات كبيرة لم تُستغل بالكامل.

[24]- http://cipe-arabia.org تاريخ الدخول 2024/8/22
[25] - ايلي يشوعي، مرجع سابق.
[26] - Https://www.france24.com

أما بالنسبة لمجلس السلام فهو منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، واستعادة الحكم الرشيد والقانوني، وضمان تحقيق سلام دائم في المناطق المتأثرة أو المهددة بالنزاع، كما يهدف المجلس إلىتأسيس لجنة وطنية لإدارة غزّة، بعيداً عن نفوذ حماس المباشر وتنسيق المساعدات الدولية، علماً أن 90% من سكان غزّة نزحوا من القطاع وفقاً للأمم المتحدة[27].

وسيتولى الرئيس الأميركي "ترامب" أول رئاسة لهذا المجلس، وله القرار لدعوة الدول للإنضمام إلى المجلس الذي تُتخذ قراراته بالأغلبية، بحيث يكون لكل دولة عضو صوت واحد، إلا أن جميع القرارات تبقى خاضعة لموافقة الرئيس. أما بالنسبة للأعضاء الراغبين في الحصول على عضوية دائمة، سيتعين عليهم الإسهام بأكثر من مليار دولار أمريكي نقدا في مجلس السلام خلال السنة الأولى، وأن هذه الأموال ستُستخدم للمساعدة في إعادة إعمار قطاع غزة[28].

كما سيعقد المجلس اجتماعات دورية غير تصويتية مع مجلسه التنفيذي، على أن تُعقد هذه الإجتماعات كل ربع سنة على الأقل. ويرأس "ترامب" المجلس مدى الحياة حتى وإن لم يكن رئيسا للولايات المتحدة. وقد كان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" قد أعلن تشكيل "مجلس السلام" لغزة، برئاسته شخصياً، كجزء من خطته لإعادة الإعمار واستقرار القطاع بعد الحرب.

أما الهدف الرئيسي للمجلس هو الإشراف على إعادة بناء غزة من خلال الاستثمارات وتحريك رؤوس الأموال. وأن هدف المجلس هو الإشراف على إعادة إعمار غزة، إلا أن ميثاقه لا يبدو أنه يحصر دوره في القطاع، بل يسعى لحل النزاعات حول العالم. كما جرى تشكيل لجنتين فرعيتين أو مجلسين تنفيذيين فرعيين رفيعي المستوى: المجلس التنفيذي التأسيسي: يُعنى بملفات الاستثمار والدبلوماسية على مستوى عال.

اما المجلس التنفيذي لغزة برئاسة علي شعث فإنه يتولى الإشراف على جميع الأعمال الميدانية للجنة الوطنية لإدارة غزة، وهي لجنة من التكنوقراط تُدير الحكومة المؤقتة وجهود إعادة إعمار القطاع. ولكن يخشى منتقدون من أن ترامب يسعى إلى إنشاء بديل أو منافس لمنظمة الأمم المتحدة، التي كثيرا ما وجّه لها الانتقادات. فقد نصت وثيقة مجلس السلام على "النهج والمؤسسات التي فشلت مراراً"، في إشارة واضحة إلى الأمم المتحدة، ودعت الوثيقة إلى التحلي بـ"الشجاعة" من أجل "الابتعاد" عنها، كما شددت على "الحاجة إلى منظمة سلام دولية أكثر مرونة وفاعلية".

وكانت إدارة ترامب قد خفّضت تمويل الولايات المتحدة للأمم المتحدة، فيما حالت استخدامات الفيتو الأمريكي دون تحرك مجلس الأمن لإنهاء الحرب في غزة. وفي سياق الاعتراض، تشير مسودة ميثاق مجلس السلام إلى أن ترامب نفسه ستكون له السيطرة على الأموال، وهو أمر من المرجح أن لا تقبل به معظم الدول المحتمل إنضمامها.

في السياق رجحت صحيفة الإندبندنت البريطانية أن يسبّبب انضمام رئيس الوزراء الإسرائيلي"بنيامين نتنياهو" إلى مجلس السلام موجة غضب، ولا سيما بين الدول العربية. وقد تحدثت تقارير إعلامية أن ترامب وجّه دعوة إلى نحو 60 دولة، أما الدول التي وافقت على الانضمام –حتى الآن– فهي 20 دولة. ولكن الملفت لم تلتزم أي دولة أخرى من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بالانضمام إلى المجلس، باستثناء الولايات المتحدة.

[27] Https://www.bbc.com -
[28] https://www.aljazeera.net/news -

وقد أصدر وزراء خارجية 8 دول عربية وإسلامية أعضاء في مجلس السلام بيانا أمس جاء فيه أن مهمة مجلس السلام هي "تثبيت وقف دائم لإطلاق النار، ودعم إعادة إعمار غزة، والدفع نحو تحقيق سلام عادل ودائم يستند إلى ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته وفقا للقانون الدولي، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار لجميع دول وشعوب المنطقة[29]."

وبما إننا تحدثنا عن مشروع مارشال ومجلس السلام، نسأل هنا هل يمكن إعادة إعمار وطننا العربي وإعمار دولة أوكرانيا؟

- **على الصعيد العربي:** يكاد حال منطقتنا العربية وشرقنا المتوسط كله يشبه الظروف التي مرت بها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من حيث إنتشار ظاهرة الحروب سواء بين الدول أو بين أبناء الدولة الواحدة، بالإضافة الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية منتجة الفقر المتفشي والبطالة المستفحلة بين شعوب المنطقة وتفشي ظاهرة الإرهاب الأصولي.

لقد خسرت منطقتنا الكثير من الأموال التي تم صرفها على الحروب مما أعاق مسيرة النهوض، فقد إستنزف الصراع العربي الإسرائيلي موازنات بعض الدول العربية التي دخلت في مواجهة مع اسرائيل. كذلك أدت بعض الحروب بين بعض الدول العربية (على سبيل المثال) كحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وحرب الخليج الثانية بعد غزو العراق لدولة الكويت الى تكبيد العرب خسائر فادحة. أما بالنسبة لإعادة إعمار لبعض الدول العربية التي تضررت من الحروب (مشروع مارشال عربي)، لأن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي تعانيها شعوب هذه الدول تستوجب معالجة جذرية لهذه الأوضاع.

لذلك لإمكانية نجاح مشروع إعادة الإعمار، هو قيام مشروع إقتصادي يحقق الإزدهار والتنمية في المنطقة ويُعتبر ضرورة ملحة، بحيث تكون جميع الدول العربية مشاركة في هذا المشروع سواء الدول الغنية أو الدول ذات الإمكانات المحدودة، ولكن المهم في نجاح هذا المشروع هو إدراك أهمية الإستراتيجية من خلال معالجة المشاكل والأزمات البنيوية العربية لتحقيق نجاح هذا المشروع[30].

وبالتالي خلق فرص عمل لملايين الشباب في منطقتنا مما يؤدي إلى تحقيق الأمن الإقتصادي لهم. الأهمية لهذا المشروع (الذي يمكن الإستفادة من تجربة مشروع مارشال) سوف يؤدي كما أشرنا أعلاه إلى إنتعاش وإزدهار المنطقة العربية، ويتوجب في الوقت ذاته ومن وجهة نظرنا، هو دعم أميركي أوروبي لهذا المشروع لأنه سوف يخرج المنطقة من أزماتها المزمنة، لأن إستمرار منطقتنا في دوامة العنف والفقر والإرهاب سيشكل خطراً إستراتيجياً على أوروبا وأميركا لأن وجود إستقرار سياسي وإقتصادي وإجتماعي في المنطقة سوف ينعكس إيجابياً على المستويين الأوروبي والأميريكي، وبالتالي ستكسب أميركا وأوروبا أهمية إستراتيجية كبيرة كالبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وكذلك ستقطع الطريق على أي تنافس يحاول أن يكون موطىء قدم في المنطقة العربية.

وبرأينا، إن العرب قادرون على القيام بالكثير من المشاريع التي سبق للغرب أن قاموا بها وإقتبسوا أفكارها من العربي، وبالتالي فإن المشروع الإقتصادي المقترح سوف يُؤمن إعادة إعمار ما دمرته الحرب في المنطقة وخاصة حرب اسرائيل على غزة وعلى لبنان.

- **بالنسبة لإعادة إعمار أوكرنيا:** أما على مستوى دول الغرب، ومع إستمرار الحرب الروسية على أوكرانيا تتعالى الأصوات الغربية التي تنادي بتطبيق ما يسمى بـ "مشروع مارشال" لإعادة إعمار أوكرانيا. وفي هذا المجال، فقد دافع كبار صانعي السياسة الأميركية مؤخراً، بما فيهم وزير الخزانة "جانيت يلين" Janet Yellenعن حزمة المساعدة الأولية لأوكرانيا، والتي تم

[29] - المرجع السابق
[30] - https://elaph.com تاريخ الدخول 2024/9/25

تمريرها في مجلس الشيوخ الأميركي في 19 أيار الماضي بقيمة 40 مليون دولار أميركي والغاية منها دعم أوكرانيا لمكافحة الغزو الروسي، وتشمل الأموال والمعدات العسكرية والتدريب والأسلحة والمساعدات الإنسانية.

ولكن الحديث عن برامج إعادة إعمار أوكرانيا ستكون محددة، ولهذه الغاية سيكون التعاون عبر الأطلسي والتعاون الأوروبي لمساعدة أوكرانيا على إستعادة إقتصادها بعد انتهاء الحرب، لأن المشكلات الإقتصادية لـ "كييف" أعمق بكثير من الدمار الذي سببته الحرب الروسية، إذ تضرر الإقتصاد الأوكراني بشدة من وباء كورونا.

وقد قدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتموين (OECD) ان الناتج المحلي الإجمالي إنخفض بنسبة 4 % بينما يقول البنك الدولي أن الرقم هذا العام قد يصل إلى 40 %. وتسعى "كييف" إلى حصولها على المساعدات على شكل منح، إلا أن ذلك غير مناسب للإتحاد الوروبي والولايات المتحدة، إذ تفضل إعتبارها مساعدات وليس منحاً.

ولكن رغم ما تقدم، نرى أن تنفيذ مشروع "مارشال" جديد في أوكرانيا سوف يواجهه عقبات كثيرة لأن "كييف" تعاني من أزمات إقتصادية وإدارية من قبل الحرب الروسية– الأوكرانية، ويتوجب على أوكرانيا أن تلتزم بتنفيذ إصلاحاتها الإقتصادية والقضائية[31].

أخيراً، نعتقد أن العالم باسره يحتاج إلى إعادة إعمار على كافة المستويات، لأنه يتوجب السعي إلى سلام شامل في كل الدول لأن استمرار الحروب سوف يؤدي إلى مزيد من الدمار والخراب.

المبحث الثاني: النظام الإقتصادي الدولي والعولمة:

للعولمة الكثير من التعاريف الممكنة، حيث تعرفها منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي"OECD" على أنها الإجرائية التي يزداد من خلالها الترابط البيني للأسواق والإنتاج في الكثير من الدول. ويستخدم آخرون هذا التعريف لوصف الحركة العالمية المتزايدة للمعلومات والنقود والبشر[32]. لذلك، فإن العولمة هي مسار إنفتاح شعوب العالم إقتصادياً وثقافياً على بعضها البعض وظاهرة التداخل والتبعية المتبادلة إقتصادياً بين شعوب العالم.

فالعولمة تعني إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والإستثمارات المباشرة وإنتقال الأموال والقوى العاملة وحتى الثقافات ضمن الإطار الرأسمالي، كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى إختراق الحدود القومية والى الإنحسار الكبير من سيادة الدولة. كما انها عملية التفاعل والتكامل بين الشركات والأشخاص والحكومات في جميع أحاء العالم.

وهناك قليل من الشكوك حول الدافع الذي أعطته العولمة من خلال تخفيف القيود على حركة رأس المال المعولم في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. وقد يكون إنهيار الإتحاد السوفياتي سنة 1989 هو أكبر دفعة أُعطيت لعملية العولمة وقد أصبح واضحاً بعد سقوط جدار "برلين" سلمياً، أن الرأسمالية قد فازت في الحرب الباردة، حيث بدت الشيوعية خلال الحرب الباردة كعدو قوي لا يمكن قهره إلا بقوة أكثر نفوذاً. لقد تصاعدت التظاهرات المناهضة للعولمة، تلك المظاهرات بأن العولمة والنظام الإقتصادي العالمي الجديد

[31] - https://arabic.rt.com تاريخ الدخول 2024/10/10.
[32] - بول كيركبرايد، العمولمة (الضغوط الخارجية9، تعريب د. رياض الأبرش، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 338، (بتصرف)

أصبحا بالنسبة للمجتمع المدني في أميركا وفي الدول المتقدمة رمزاً بعدم العدالة في توزيع الدخل وسبباً للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان[33].

لذلك تسعى الكثير من البلدان النامية إلى بناء قاعدة إقتصاية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، وذلك من خلال إنجاز وجلب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية. ومن ناحية أخرى، نجد أن صانعي السياسات الإقتصادية في الدول النامية يولون أهمية بالغة للشراكة الأجنبية عند صياغتهم لخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بهذه الدول حيث أدت هذه الإستثمارات دوراً مميزاً في كل الدول المتقدمة.

إن الشراكة تساهم وبشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المحتملة بالإضافة إلى تطوير البنية الاساسية، كما يؤي إلى إستفادة المؤسسات المحلية من خلال الافكار الجديدة في العملية الإنتاجية ونوعية التدريب[34]. لقد شهد الإقتصاد العالمي خلال عام 2017 عدداً من التطورات والاحداث التي أثَّرت إيجاباً على أدائه، ويأتي في مقدمها التحسن الملموس في أنشطة الإستثمار والتجارة.

كما تواصل السياسات النقدية التي إتخذتها السلطات النقدية في عدد من دول العالم، وإستمرار الإقتصاد الصيني في تسجيل معلومات نمو مرتفعة والتعافي الجزئي في منطقة اليورو، فضلاً عن التحسين النسبي في الأسعار العالمية لنفط. ورغم ذلك، فقد عانى الإقتصاد العالمي من بعض المعوقات منها التطورات السياسية غير المؤاتية في بعض بلدان العالم، وإرتفاع اسعار الفائدة الأميركية وتأثير ذلك على تقلبات الأسواق المالية والتدفقات الإستثمارية المباشرة الى النامية والاقتصاد والناشئة.

من ناحية ثانية، إنعكس التحسن في معدل نمو الإقتصاد العالمي في إرتفاع معدل التضخم في الإقتصادات المتقدمة، حيث ساهمت عدة عوامل في هذا الإرتفاع كان من أهمها الزيادة على مستويات الطلب وإرتفاع الأسعار العالمية للنفط. وكذلك بالنسبة للإقتصادات الناشئة التي تساهم بشكل كبير في نمو الإقتصاد العالمي، والتي أصبح دورها فعالاً بشكل كبير[35].

وعلى الصعيد العربي، لا تزال الدول العربية المستوردة للنفط تواجه تحديات تؤثر على النمو الإقتصادي من أهمها ضعف البنية التحتية وتواضع معدلات الإستثمار، وإرتفاع مستويات المديونية ومعدلات البطالة. لقد تعرضت الدول العربية المصدرة للنفط لضغوطات كبيرة جراء فقدان أسعار النفط أكثر من ثلثي قيمته منذ منتصف عام 2014 وحتى نهاية العام 2026، رغم تحسن الأسعار لعام 2017. لقد أدى إنخفاض عائدات النفط خلال السنوات السابقة إلى تحوّل فائض موزانات تلك الدول الى عجز، وتراجع معدل النمو، وانكماش في مستويات السيولة المحلية.

وبهدف الحدّ من العجوزات المالية، إعتمدت تلك الدول تدابير وإصلاحات لتحقيق الإنضباط المالي، من خلال خفض مستويات العجوزات في موازنات تلك الدول عام 2017[36]. النظام العالمي الجديد هو نظام رشيد يضم العالم بأسره، فلم يعد هناك إنفصال أو إنقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية وبين الداخل والخارج، وهو يحاول أن يضمن الإستقرار والعدل للجميع، بما في ذلك المجتمعات الصغيرة، ويضمن أيضاً حقوق الإنسان.

33- المرجع السابق، ص 115، (بتصرف).
34 - محمد الطاهر قادري السائحي والبشير جعيد عبد المؤمن، مختارات من الإقتصاد الدولي في ظل تحديات أخطبوط العولمة، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ص 293 و294، (بتصرف).
35 - المرجع السابق، ص 296 و297، (بتصرف).
36 - https://www.amf.org.ae تاريخ الدخول 2024/10/5.

إن النظام الإقتصادي العالمي الجديد يمتد ليشمل إنتقال الجماعات البشرية وإنتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود السياسية للدول من خلال التعاون والترابط بين جميع البلدان لصد الأزمات ومواجهة المشكلات التي تهدد الأمن والإستقرار وتأمين الرفاهية الإنسانية. وقد ساد مبدأن أساسيان أثرا بشكل كبير في طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولة:

المبدأ الأول: تقييد التجارة الخارجية من خلال قيام الدولة بإعتماده من أجل مساعدة الصناعات الوطنية وتحقيق الإستقلال الإقتصادي. والمبدأ الثاني: مبدأ تحرير التجارة الخارجية وحرية التبادل التجاري وتمكين الدول من من الإستفادة من المزايا التي يحققها هذا المبدأ.

إن النظام الإقتصادي الدولي يتسم بالديناميكية في التشكيل والتكوين، ويؤثر فيه التدفق الهائل للمعلومات وسرعة التطور في التقنية الحديثة، كما تسيطر عليه التكتلات الإقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات وتزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية[37]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن النظام الحالي هو نظام متعدد الاقطاب تبرز فيه قوى إقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا، خاصة بتعدد مصادر السلطة على المستوى العالمي نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عبر القومية وغير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة[38].

وسوف نقسم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يتناول دور العولمة في النظام الإقتصادي الدولي، والمطلب الثاني يتناول نتائج العولمة على الأقتصاد الدولي.

المطلب الأول: دور العولمة في النظام الإقتصادي

بالنظر لمجريات الأحداث إزاء ما يسمى بالإصلاحات الإقتصادية، فإنه من المفيد أن نتوقف قليلاً عند الأسباب التي ساعدت على ترويج وتسويق نهج العولمة والتي يمكن إيجازها كالآتي:

أولاً: إملاء الفراغ الأيديولوجي بعد إنهيار المعسكر الشيوعي وبالتحديد عقد الثمنينات ومطلع عام التسعينات، وقد ظهر معسكر جديد لتحرير العالم من سحر الإشتراكية والشيوعية ومركزية الدولة من خلال الترويج لإيديولوجية بديلة.

ثانياً: الحاجة الكبيرة الى تجديد صياغة الطبيعة الإدارية لسيلسة اقتصاد السوق بغرض الوصول الى اسرع وأسهل السبل في تطبيق نظام الإصلاح الإقتصادي والذي بدأ في تطبيقه في روسيا ودول أوروبا الشرقية وكذلك في الدول الآسيوية على أثر لأزمة المالية.

وبالفعل لقد بدأ مسؤولو بلدان العالم الجدال حول أولويات التنمية في ظل الإصلاحات الإقتصادية في بلدانهم وإتجهوا نحو التفكير مباشرة في تخفيض العجز المالي بدلاً من التوجه نحو احتياجات إقتصادهم المباشر من مشاريع صناعية وما يتبعها من المشاريع المملوكة من قبل الحكومات كردة فعل للضغوطات المالية التي تعانيها هذه الدول. كما قاموا أيضاً بإعادة صياغة القوانين وما يتفق وتحرير السوق المالي في تلك الدول[39].

37 - https://www.asjp.cerist.dz تاريخ الدخول 2024/11/2
38 - https://www.asasmrdia.com تاريخ الدخول 2024/11/3.
39 - وداد أحمد كيكسكو، العولمة والتنمية الإقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص 43 و49 (بتصرف).

لذلك، عند البدء بتطبيق المرحلة الأولى من الغصلاحات الإقتصادية في بعض الدول في أوائل التسعينات، قامت هذه الدول بغصدار ما يلزم من المراسيم والقرارات التنفيذية منخلال وقف الرقابة على العملة وأسعار الصرف مع تجديد الرقابة على الأسعار، وكذلك تخفيض التعرفة الجمركية وتخفيف معوقات الإستثمارات الأجنبية وإعادة تنظيم القطاع المالي، خاصة أن معظم الحكومات قد ورثت تركة مثقلة بالأزمات الإقتصادية مما منحها ذريعة مناسبة لتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية المناسبة.

لقد رافقت مرحلة التطبيق ظروف مالية ملائمة منها أزمة الديون وما رافقها من تدابير لإحتواء هذه الأزمة، كذلك بروز المؤسسات المالية الكبيرة وغير التقليدية معتوافر الأموال الهائلة في الدول المتقدمة حيث جعلت فرص الإستثمار في الدول النامية ودول المعسكر الشيوعي عملية مربحة جداً[40].

هذا من ناحية، ومن ناحية لأخرى لا يزال عدم الاستقرار يمثل المشكلة الرئيسية للدول النامية، إذ يجب توفير تصورات إقتصادية حديثة تهدق إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال تكيف الإنتاج وتشجيع الاسهلاك، وبالتالي رسم برنامج لتكييف الإنتاج والاستجابة للسليسات والإجراءات المطبقة[41].

ومن أهم الصعوبات التي تواجهها الدول النامية هي المنافسة غير العادلة في الإستهلاك الذي أوجدته العولمة من أنماط المحاكاة مع الاستهلاك الغربي الذي لا يتناسب مع قدرات الدول النامية. كما تقوم العولمة في وضع حد للحضارات والثقافات المتوازنة للشعوب وفرض ثقافات جديدة عليها، وكذلك تغيير لأنماط سلوك المجتمعات العرقية والمحافظة عليها على المدى المتوسط والطويل وتأثير سلبي على الفكر خاصة بالنسبة للأجيال القادمة، بالإضافة الى خلق مواجهة غير عادلة للمبادىء والقيم الدينية والاجتماعية والاخلاقية التي تساهم في زعزعة التماسك الإجتماعي.

أما على صعيد التحديات والمواجهات لتي تواجه العولمة على المستوى العالمي وبشكل خاص في مجالي الإنتاج والتوزيع، فإن الدول النامية هي عرضة أكثر من غيرها في عدم قدرتها على مواكبة العولمة، مما يؤدي ذلك إلى وجود عوائق ومواجهات[42].

وسوف نقسّم المطلب الأول إلى فرعين، نتناول المخاطر الداخلية في الفرع الاول، والمخاطر الخارجية في الفرع الثاني.

الفرع الأول : المخاطر الداخلية.

إن عامل الاستقرار في السوق العالمي وضمان تحقيق التنبؤات حول معدلات النمو الإقتصادي الدولي يشكلان شرطين أساسيين للمضي قدماً في تطبيق العولمة. لذلك نجد أن الشركات الكبيرة الإندماجية تشكل الجزء الأكبر من السوق العالمية وكذلك أوضاع الإقتصاد الأميركي هما المحور العجلة الرئيسين في عملية العولمة.

كما أن تأثير الإقتصادات القارية الإقليمية الأخرى كأوروبا وغيرها بالزيادة أو النقصان بمدى إرتباطها بالعجلة أو المحور الرئيسي. إن مخاطرالعولمة الإقتصادية على صعيد الإقتصاد والسوق الدوليين تقع إما في نطاق المحمور أو في نطاق أركان هذه العولمة.

40 - المرجع السابق، ص 51.
41 - ياسر حمد جاد الله وعربي مدبولي أحمد، مرجع سابق، ص 65.
42 - وداد أحمد كيكسو، مرجع سابق، ص 111.

فيما يتعلق بالمحور فيتمثل في أضرار تصيب الإقتصاد الأميركي والشركات الإندماجية الكبرى والعلاقات العضوية بين الإثنين، وعلى سبيل المثال فإن إرتفاع معدلات النمو في الإقتصاد الأميركي يتبعها إرتفاع في أسهم تلك الشركات وكذلك فإن إرتفاع أسهم هذه الشركات يسهم في ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي الأميركي.

نخلص إلى أن إستقرار السلع الاستراتيجية (كالنفط مثلاً) وضمان إنسيابها في السوق العالمية من شأنه ضمان إستقرار النمو في الإقتصاد العالمي. ولضمان تحقيق إنسياب السلع بحرية في السوق العالمية، فإنه كان لزاماً صدور إتفاقية الجات (GATT) وقد أشرنا إليها سابقاً، وكذلك شروط عضوية الدول في هذه الإتفاقية للإستفادة من فرص التجارة الدولية، رغم ما رافق صدور هذه الإتفاقية من عين الدول النامية. كما أن المخاطر التي قد تصيب كبرى الشركات المتعددة الجنسيات والتي هي محور العولمة، فإنه إضافة الى المنافسة الداخلية بين هذه الشركات، لأن الشركات العملاقة والمتطورة تقنياً سوف تسحق الشركات المحلية.

أما بالنسبة لأركان نظام العولمة، فهناك غياب التعاون والتنسيق بل وتضارب المصالح بين هذه الأركان متمثلاً في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية وكذلك منظمة التعاون التنمية والمنفذين المختصين في البيت الأبيض. وكذلك برامج السياسات المستقبلية لهذه المؤسسات حول ضرورة التعاون والتنسيق فيها بينها إضافة الى الأهداف المشتركة المتعلقة بمكافحة الفقر وتقديم المساعدات الى الدول، وإشراك منظمات وهيئات المجتمعات المدنية في برنامجها وخططها المستقبلية. [43].

الفرع الثاني: المخاطر الخارجية.

هناك أيضاً المخاطر التي تأتي من خارج محور وأركان نظام العولمة والذي يتمثل في دور الدول ودور المجتمعات المدنية. لا شك في أن العولمة تسعى الى فرض نظام ثقافي موحد على كافة أنحاء العالم، بالإضافة الى ظهور الأفكار العالمية الجديدة، حيث يظهر صراع بين الحفاظ على الهوية والثقافة الداخلية للدول.

فالمواجهة الحضارية للعولمة لا يمكن أن تتم بالرفض المطلق ولا قبولها قبولاً تاماً، وانما تكون المواجهة من خلال إعادة بناء معطيات ذاتية إقتصادية وثقافية داخل المجتمع، وذلك عبر العلم والثقافة والإمكتانيات غير المحدودة التي يمكن توفرها في العولمة[44].

إن حرية التجارة وحرية السوق المالية وأهمية دور الإستثمارات الخارجية والأجنبية وكذلك ترشيد الإنفاق الحكومي وسياسة الإبتعاد عن دعم الأنشطة الإقتصادية، يؤدي الى تغييب دور الدولة التي يتوجب عليها إصدار القوانين التي تكفل ضمان تحقيق هذه الإجراءات.

إن تناقص دور الدولة وبين مشوار العولمة سيؤول الى صراع بين مقدرات الدولة المتواضعة ومقدرات العولمة المتفوقة على كافة الأصعدة، حيث ظهر غضب منظمات المجتمع المدني المتمثلة بالشعوب وكذلك الدول النامية والفقيرة. لقد بات صندوق النقد الدولي مجبراً على إطلاع الهيكلية لكل بلد بحيث يسمح لها بمراقبة ما يقوم به الصندوق.

43 - وداد أحد كيكسو، مرجع سابق، ص 150 و53 و154 (بتصرف)
44 - د. حسين البزاز، عملمة السيادة (حال الأمة العربية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004 ص 149.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

إن السياسات المنظورة لأركان نظام العولمة تضمنت إستراجيات وبرامج أشارت الى مبادىء الديمقراطية والحرية والعدالة الإجتماعة، وتولي أهمية ودور منظمات المجتمع المدني الّتي تهدف إلى تحقيق الإصلاح المؤسساتي في الدول المعنية بالعولمة حين تفشل أجهزة الدولة التقليدية في تحقيق هذا الهدف الذي يتناقض ومصالحها الحقيقة.

على كل حال، ستبقى العولمة مهددة بالمخاطر الخارجية سواء بفعل الدولة أو بدور المجتمع المدني. إن المخاطر والتيارات المضادة لإتفاقية الغات (GATT) لا تأتي فقط من الحكومات بل تعدّت لتصل إلى المجتمعات المدنية. إن بعض المنظمات الدولية المتخصصة لم تخفِ تحذيراتها من خطر العولمة وإندماج الأسواق العالمية على مستوى العمالة وما ستؤديه إلى زيادة معدلات البطالة في غالبية الدول[45].

المطلب الثاني: نتائج العولمة على الإقتصاد الدولي.

وبعد أن إستعرضنا المخاطر الداخلية والخرجية للعولمة، لا بد من التحدث عن نتائج العولمة على الإقتصاد الدولي، لذلك سوف تقسّم المطلب إلى فرعين نتناول إيجابيات العولمة في الفرع الأول وسلبيات العولمة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: إيجابيات العولمة

أتاحت العولمة للدول الحصول على النعرفة الأجنبية بسهولة أكبر، وتعمل على تعزيز المنافسة الدولية بما في لك ما تحقق من زيادة في المنافسة صعود نجم شركات الأسواق الصاعدة التي تبتكر وتعتمد التكنولوجيا الأجنبية. كما أدت العولمة الإقتصدية إلى ترابط الأسواق العالمية، مما ساهم في زيادة النمو الإقتصادي من خلال تعزيز التجارة الحرّة ونقل التكنولوجيا ورفع مستويات المعيشة.

ومن النتائج للعولمة على الإقتصاد العالمي هي فتح الأسواق العالمية وزيادة التبادل التجاري مما يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الإقتصادي. كما تساهم العولمة في زيادة تدفق رؤوس الأموال وتوفير فرص العمل لتشجيع الإنتاجية وتوظيف الرساميل وتطوير الإستثمارات على كافة الأصعدة مما يخلق جواً من المنافسة العالمية التي تؤدي إلى جودة في الأسعار خدمة للمستهلكين والأفراد والشركات.

وقد برزت ظاهرة تحسن الفرص الإقتصادية والإجتماعية وإنخفاض معدلات الفقر، وذلك ساهم مساهمة كبيرة في تسهيل التبادل التجاري بين مختلف الدول، كما ساهم في توفير وصول الشركات الصغيرة إلى الأسواق العالمية وتبادل القدرات والخبرات والإستثمارات الأجنبية.

ومن أهم الأثار الإيجابية للعولمة هي الأثار الإقتصادية من خلال تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو، وزيادة الكفاءة والإنتاجية وانتشار التقنيات.كما تسهل العولمة التجارة الحرة وتسمح بالإستيراد والتصدير عبر الحدود دون عوائق.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العولمة تدفع إلى رفع وصاية الدول عن المجتمعات من خلال إلزامها بقواعد تساعد على وحدة المجتمع، وتترك هذه المجتعات تتنافس فيما بينها حسب مواردها وقدراتها ومهاراتها.

[45] - د. وداد أحمد كيلسو، مرجع سابق، ص 157- 158 (بتصرف).

لذلك، نجد أن العولمة الإقتصادية تأتي في مقدمة الأبعاد الأكثر وضوحاً وإكتمالاً، وهي تشير إلى عالم بلا حدود إقتصادية فيه حيث يجري النشاط الإقتصادي على الصعيد العالمي مما يساهم في إنتقال حر لرأس المال والسلع والخدمات عبر شركات عابرة للجنسيات والقارات مما يؤدي إلى عدم خضوع نشاطاتها للرقابة الحدودية التقليدية[46].

الفرع الثاني : سلبيات العولمة.

من العوائق السلبية التي تواجه الدول من جراء العولمة هي فقدان السيطرة على القرارات الرئيسية للدول والتضحية بسيادتها، وقد تتسبب هجرة الناس عبر العالم إلى حصول توترات إجتماعية وصراعات بين الايديولوجيات[47]

وتساهم العولمة في تفاقم الفوارق الإقتصادية، وفقدان الهوية الثقافية المحلية بالإضافة إلى إستنزاف الموارد وزيادة التلوث البيئي، كما تساهم أيضاً العولمة في تهديد الصناعات المحلية وسيطرة الصناعات الخارجية على الأسواق المحلية مما يسبب هيمنة الثقافة الغربية وإنتقال الأمراض وتفشي الأزمات العابرة للحدود، وفي المقابل تساعد العولمة في نقل الشركات لأعمالها من الداخل إلى الدول ذات العمالة الأرخص مما يؤدي إلى تفشي البطالة المجتمعية في الدول الأصلية.

ومن سلبيات العولمة أيضاً أنها تسمح للشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات في السيطرة على الأسواق العالمية مما يؤدي إلى إضعاف التجار المحليين[48].

استعملت الولايات المتحدة الأميركية العولمة في فرض زعامتها على العالم واستخدمتها أيضاً في تعزيز قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، مما جعلها تفرض قراراتها العسكرية بحكم قوتها الإقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الإستخبارات والتجسس الإلكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الإصطناعية والقطع الحربية والصواريخ والطائرات وغيرها.

في مقابل ذلك، نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأميركية وتسخيرها لآليات اعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد الهويات الثقافية على الصعيد العالمي. مع تحول التنمية الإقتصادية في الدول الصناعية من شكلها التقليدي إلى اقتصاديات تتحرك فيها رؤوس الأموال إلى جانب التقنيات الحديثة، حيث أصبحت العولمة أو إندماج السوق الدولية عنصراً رئيسياً وسمة من سمات التنمية في نطاق هذه الدول المتقدمة.

لكن مبدأ إستفادة الدول النامية من هذه المناخات في الإقتصاد والسوق الدوليين كانت ضئيلة جداً مما كشف فارقاً كبيراً بين ما تحقق لهذه الدول وما بلغته الدول المتقدمة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. ورغم ذلك، فقد إختلفت وتفاوتت مكاسب العولمة أو الإندماج بين دولة وأخرى. فهناك دول تسنى لها تحقيق معدلات نمو مستقرة، في حين اخفقت دول أخرى في تحقيق التنمية المطلوبة من خلال تطوير آلية السوق في بلدانهم للإستفادة من العولمة.

بالإضافة إلى ما تقدم، نجد أيضاً بعض الدول التي لا تزال تعاني من عدم التوافق بين متطلبات العولمة وبين ما تقتضيه القيم والثوابت والقوانين المحلية في تلك الدول إذا خضعت اقتصادياتها وانظمتها لمواجهة منافسة العولمة.

---

46 - https://cerist.dz

47 - https://mawdoo3.com تاريخ الدخول 2024/11/7.

48 - https://mawdou3.com

الخاتمة

لقد تطرقنا في بحثنا إلى علم الإقتصاد والمراحل التي مر بها بالإضافة الى العلاقات الإقتصادية الدولية والطروحات النظرية والعملية للإقتصاد الدولي. كما تطرقنا ايضاً إلى مشروع مارشال وتأثيره على أوروبا اقتصادياً وسياسياً وعلى الإقتصاد الدولي وكذلك تطرقناإلى مجلس السلام لإنماء قطاع غزّة.

وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة ولو بشكل مختصر إلى أزمة اليورو المالية والإقتصادية، إذ شهدت منظمة اليورو إداء غير مشجع، وهي أزمة ديون متعددة السنوات تجري في الإتحاد الأوروبي منذ نهاية عام 2009 والعديد من الدول الأعضاء في منظمة اليورو (اليونان، البرتغال، إيرلندا، اسبانيا وقبرص) التي لم تتمكن من تسديد ديونها الحكومية أو اعادة تمويلها أو لإنقاذ البنوك المثقلة بالديون تحت إشرافها الوطني دون وجود مساعدة من الأطراف الثلاثة مثل بلدان منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[49].

لقد أتاحت العودة إلى النمو الإقتصادي وحالات العجز الهيكلي من تمكين إيرلندا والبرتغال الخروج من برنامج الانقاذ المالي في عام 2014، كما استطاعت اليونان وقبرص الوصول الى الأسواق في عام 2024. أما بالنسبة للأزمة المالية الأميركية، فقد انفقت خلال 12 سنة الماضية (2) تريليون دولار أو 7.2 % من الناتج المحلي. إذ تشكل سياسة الإقتراض التي تنتجها الولايات المتحدة الأميركية قنبلة موقوتة قد تؤدي في اي لحظة إلى أزمة اقتصادية كبرى.

هذه الأزمة التي قد تبدأ في الولايات المتحدة قد تتحول سريعاً إلى أزمة عالمية كون الإقتصاد الأميركي هو الأكبر في العالم والأكثر تأثيراً. وقد لفت تقرير نشرته مجلة "إيكونويست" إلى أن الحكومة الفيدرالية الأميركية تنفق أكثر مما تجمعه من الضرائب، وهذا يعني أنها ستضطر إلى التعويض عن ذلك عبر المزيد من الديون والتوسع في سياسة الإقتراض.

لذلك، نجد أن العالم قد مرّ وما زال يمرّ في حروب متعددة، معلى مستوى الدول العربية، كانت هناك حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق خلال الأعوام 1980 1988، وحرب الخليج الثانية عام 1990 والنزاع التركي الكردي في تركيا والعراق وسوريا وكردستان عام 1984، واليمن خلال عام 1986، وفي مصر الأحداث الأمنية عام 1986، وخصوصاً النزاع العربي الإسرائيلي التي أمتد منذ عام 1947 وما يزال لتاريخه، وآخرها حرب غزة والعدوان المستمر ليومنا هذا على لبنان.

أما على المستوى الدولي، فنجد أيضاً حروباً ما زالت قائمة كالحرب في دارفور عام 2003 حيث اشتركت فيها اضافة الى حكومة السودان روسيا التي قدّمت دعماً تسليحياً والولايات المتحدة الأميركية التي قدّمت أيضاً دعماً معلناً للسودان.

وأخيراً هناك الحرب الروسية الأوكرتانية، إذ اتخذت روسيا قراراً في شن حرب على أوكرانيا في شباط 2022، بعد ضم شبه جزيرة القرم وبداية النزاع في شرق أوكرانيا في عام 2014، حيث قررت فرنسا وشركاؤها في الإتحاد الأوروبي الإنخراط بغية مساندة أوكرانيا.

[49] - https://ar.wikipidia.org تاريخ الدخول 2024/10/10

وأخيراً نستنتج أن العولمة لها تأثير كبير على مختلف نواحي الإقتصاد الدولي كما على العلاقات الدولية الإقتصادية ولا يمكن تحليل دورها وآثارها دون فهم وتحليل البيئة الدولية، من بينها إنعكاس الصراعات والحروب الإقليمية والدولية على الإقتصاد الدولي.

المراجع:

باللغة العربية:

روجيه روهيم، مدخل إلى علم الإقتصاد، ترجمة سموحي فوق العادة، المكتبة العلمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بيروت، دون سنة نشر.

زكريا فواز، الغات في ضوء تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، دراسة صادرة في بيروت، 1988.

إيلي يشوعي، خطة مارشال للبنان، مقالة في جريدة النهار، تاريخ 2006/9/14,

على صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1945 – 1995، دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2006.

مهند البرّاك، قراءة في مشروع مارشال، مجلة الحوار المتمدّن، تاريخ 2004/1/7.

ديفيد دبليو– ايلورد، مشروع مارشال استراتيجية اثبتت نجاحها، دراسة تضمنت أراء سياسية عبر عنها.

عمر جلبلب، الإقتصاد السياسي: المبادىء الإقتصادية، مطابع جان الراسي وأولاده، طبعة منقحة، بيروت، 1995.

عبد الوهاب الكياني، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس، عمان،2001.

الموسوعة العربيّة العالميّة، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الجزء 11، موسوعة سلطان بن عبد العزيز آل سعود، السعودية.

حمدي الصباغي، مشكلات الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

الياس فرح، تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة والنشر، بيروت، 1968.

موسوعة السياسة، الطبعة الثانية، بيروت، 1985.

حبيب محمود، مبادىء علم الإقتصاد، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، الجمعورية العربية السورية 2018.

بول كيركبرايد، العولمة (الضغوط الخارجية)، تعريب د.رياض الأبرش، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

محمد الطاهر قادري السائحي والبشير جعيد عبد المؤمن، مختارات من الإقتصاد الدولي في ظل تحديات أخطبوط العولمة، مكتبة حسن العصرية، لبنان– دون سنة نشر.

دراسة للباحث حسين خلف موسى (المركز الديمقراطي العربي) على الرابط https://democratic.de .

وداد أحمد كيكسكو،العولمة والتنمية الإقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها، المؤسسى العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002.

ياسر محمد جاد الله وعربي مدبولي أحمد، العولمة والتحرير، المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

حسين البراز، عولمة السيادة (حال الأمة العربيّة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

www.aljazeera.net.

https://a.wikipidia.org

www.ahewar.org

www.cipe-arabia.org

www.qeocities.com

https://elearing.univ.msila.dz

https://artsandiculture.geogle.com

www.alaraby.co.uc

https://www.amf.ae

https://elaph.com

https://arabia.rt.com

https://www.cerist.dz

https://www.asasmedia.com

https://islamweb.net

https://mawdoo3.com

https://archives.gov

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)